الجنوسة والجريمة
(المرأة ونوعية الجرائم المرتكبة في المجتمع)

أ. سعداوي زهرة
أستاذة مساعدة- أ- بقسم علم الاجتماع
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-

الملخص:

كانت دراسات الجريمة، شأنها شأن المنهجيات الأخرى في علم الاجتماع تتجاهل النصف الآخر للمجتمع حتى عهد قريب، ومن هنا ثار أنصار المدرسة النسوية وبدأت تبرز توجهات نظرية وبحوث ميدانية خاصة منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي من خلال أعمال مهمّة للباحثين والباحثات أين تركز معظمها عن الاختلاف النوعي للجرائم بين الرجال والنساء وأنّ الأعمال الإجرامية التي تشكل خرقا للقانون من جانب النساء إنّما تجري في سياقات تختلف عمّا يفعله الرجال،كما أنّ تجربة النساء مع المحاكم الجنائية تتأثر بعدة افتراضات جنوسية متحيّزة تتعلّق بأدوار الذكور والإناث هذا من جهة.

ومن جهة أخرى التركيز الشديد في معظم الدراسات النظرية والميدانية على ظاهرة انتشار العنف ضدّ النساء سواء في البيت أم الشارع. ولكن في الآونة الأخيرة لاحظنا اهتماما وميلا لإظهار التفاوت والتّنوع بين أنواع الجرائم التي يرتكبها الرجال والنساء.ومهما تعددّت الآراء والتوجهات النظرية في هذا الميدان فلا شكّ أنّ الترابط بين الجريمة والنوع يتخذ في كثير من جوانبه شكلا جنوسيا واضحا لا علاقة له بالعوامل البيولوجية البحتة ولا بالأصول النفسية الخالصة إذ ينظر اليوم إلى كثير من الخصائص النسائية باعتبارها محصلة للتنشئة الاجتماعية التي تتلقاها المرأة مثلما يتلقى الرجل منظومة واسعة من القيم وأنماطا واضحة من السلوك ما يعكس في الأخير حتى نوعية جرائمهم.

1- **خصائص ونوعية جرائم النساء:**

مما لا شكّ فيه أنّ موضوع الجريمة كان محور دراسات عديدة في مختلف التخصصات العلمية قديما وحديثا. إلاّ أنّ موضوع جريمة المرأة لا يُشكل حجما كبيرا في تراث علم الجريمة. ومعظم الكتابات تهتم بجرائم الرجال أكثر من جرائم النساء رغم أنّ جريمة المرأة قد تطورت في العقود الأخيرة في كل المجتمعات بدون استثناء ولو بدرجات متفاوتة وذلك ربّما يعود إلى التغيرات التي لحقت بوضعية المرأة والمتمثلة في تحررّها وحصولها على العديد من الحقوق منها حق التعليم

والعمل خارج البيت حيث أصبحت تنافس الرجل في كل المجالات وعرضة مثله إلى العديد من التداعيات الإيجابية والسلبية التي منها موضوعنا هذا ألا وهو الجريمة.

والحديث عن جرم النساء يختلف عن جرم الرجال من خلال مختلف العناصر التي تقتضيها الطبيعة البيولوجية للجنسين من جهة والطبيعة الاجتماعية التي تحكم أدوارهما في المجتمع من خلال رسم وتحديد قوانين ومعايير لكل من الرجل والمرأة من جهة أخرى. وهو ما يُفضي في الأخير إلى شكل وقالب خاص بنوع الجريمة التي تقوم بها المرأة في المجتمع من خلال طبيعة جرائمها، طرق ممارستها، دوافعها في الجرم.. فكلها عناصر أحيانا كثيرة تكون مختلفة عن جرم الرجل. وهو ما سنحاول توضيحه في هذه الورقة.

إذا كانت الدراسات التي أجريت عن العلاقة بين الجنس وبين الظاهرة الإجرامية قد أثبتت اختلافا واضحا بين إجرام كل من المرأة والرجل سواء من حيث الكم أم الكيف، فإنّ التساؤل المطروح يدور حول السبب الذي يقف وراء هذا الاختلاف؟ وإذا تجاوزنا الجدل الذي ثار حول حقيقة هذا الاختلاف الكمي والنوعي بين إجرام الرجل والمرأة نجد هناك اتجاهين أساسيين في تفسير هذا الاختلاف:

يعتمد الاتجاه الأول على الاختلاف البيولوجي أي الاختلاف في التكوين البدني والنفسي، فإذا ما نظرنا إلى أنّ تكوين المرأة أضعف بدنيا من الرجل دلّ ذلك على قلّة إقدامها على ارتكاب جرائم العنف، أو على التجائها إلى وسائل سهلة إذا ما أقدمت على ارتكاب هذه النوعية من الجرائم مثل القتل بالسم. ومن الناحية النفسية فإنّ التغيرات الفيزيولوجية التي تمرّ بها المرأة في فترات مختلفة من حياتها والمرتبطة في الأصل بطبيعتها كأنثى كالحمل والوضع والرضاعة وفترات الحيض هذه التغيرات تقف وراء ارتكابها نوعية معينة من الجرائم.

وهناك تفسير ثان وهو التفسير الاجتماعي الذي يستند في اختلاف إجرام الرجل عن إجرام المرأة إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها كلّ منهما. فضآلة الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع وعدم خروجها إلى الحياة العامة هو الذي يُقلل من فرص ارتكابها للجريمة. وما يمكن استخلاصه من استعراض الاتجاهات السابقة في تفسير اختلاف جرائم المرأة عن إجرام الرجل هو أنّه يجب عدم إغفال أي من الاعتبارات أو التفسيرات السابقة، بل إنّه يجب النظر إليها نظرة تكاملية وعدم الاستناد إلى أجد هذه التفسيرات على سبيل الانفراد، فقد خلص الاتجاه الحديث إلى أنّ اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل يرجع في حقيقة الأمر إلى

اختلاف التكوين البدني والنفسي لكلّ منهما وفي نفس الوقت إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تعيشها المرأة والتي تحدد حجم الدور الذي تلعبه في المجتمع.[1]

إنّ نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء، هي تلك الجرائم المتميّزة التي تختص بها المرأة، أو هي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابه من قبل النساء أو هي بمعنى آخر جرائمهنّ الرئيسة. وتتفق ملاحظات معظم المتخصصين على أنّ النساء المجرمات يستخدمن الخداع والمكر في ارتكاب الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال.[2]

ويرى كثير من المتخصصين في علم الإجرام أنّ النساء المجرمات يُظهرن خداعا أكثر مما يُظهره الرجال المجرمون والسبب يمكن أن نجده في الأخلاق، والخصائص الجنسية التي يمليها خفاء سلوك النساء والاختلافات الجسمية الطبيعية والنفسية بين الرجل والمرأة.[3]

والآن لنلق نظرة على نوعية بعض الجرائم النسائية المرتكبة في المجتمعات وكيفية القيام بها. فمن خلال بحث بولاك في ذلك، تبين له أنّ جرائم النساء تقع غالبا في مخالفة الأخلاق الجنسية أما في نطاق الجرائم ضدّ الأشخاص والجرائم ضدّ الأموال، فإنّ أنماط الإجرام الأنثوي ليس واضحا بصورة كافية وهذا حسب اعتقاد بولاك يعود إلى أن النساء كثيرا ما يكنّ على علاقة بضحاياهنّ في هذا النوع من الجرائم مثل الأبناء والأزواج والعشّاق مما يحول دون الكشف عن جرائمهنّ من هذا النوع.

أما عند دراسته البيانات المتاحة عن الحالة الزواجية للذكور والإناث المجرمين المسجونين فقد ظهر أنّ نسبة الإناث المتزوجات أكبر من نسبة الإناث غير المتزوجات وهو وضع مخالف لما هو عليه وضع الذكور الذين تبيّن أنّ نسبة كبيرة منهم غير متزوجين.

وبالنظر إلى العوامل البيولوجية ودورها في الجريمة يبيّن بولاك أنّ القوة البدنية لم يعد لها أهمية فيما يتعلّق بارتكاب النساء للجرائم التي يرتكبها الرجال، فقد ظهر بطلان تلك النظرية التي كانت تزعم أنّ الضعف البدني للنساء يؤدي إلى ارتكابهنّ جرائم معينة ويحولهنّ عن جرائم أخرى[4].

وحسب ما ذكرته سامية الساعاتي في دراستها حول بعض خصائص جرائم النساء أنّ جريمةالقتل من طرف المرأة غالبا ما تتم بالسّم، فهو الأسلوب الرئيس لها وهو ما يمكنها من

---

[1] الساعاتي، سامية.**جرائم النساء**:المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، 1986، ص36

[2] حسن الساعاتي، سامية.**المرأة والمجتمع المعاصر**:الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2006، ص 243

[3] نفس المرجع، ص 244

[4] أنتوني، غدنز.**علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم فايز الصّياغ: المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص292

أن تدرج في عداد الجرائم الخفيّة. وكان قتل المواليد، من الناحية العملية هو الطريقة الوحيدة التي تلجأ إليها الفتيات غير المتزوجات والنساء لإخفاء تورطهنّ ونبذ المجتمع لهنّ.

وفيما يتعلّق بجرائم السطو والسرقة، فإنّه على الرغم من اعتبارها جرائم ذكرية، لكن الواقع الذي كشفت عنه بعض القضايا أنّ النساء يتدخلن أحيانا في ارتكابها سواء بالتحريض عليها أم المساندة فيها، والبغي كثيرا ما تكون سارقة، ولكن لكونها داخلة في علاقة مع ضحاياها فإنهم يمتنعون عن التبليغ عنها، وأحيانا ما تكون شريكة للص وتستعمل البغاء لمجرد الخداع والإيقاع بضحيتها.

وذكر البغاء هنا يستوقفنا للحديث عنها قليلا كونها جريمة نسائية منتشرة في كل المجتمعات ومن أكثر الجرائم النسائية ممارسة عبر التاريخ. فرغم التحريم الفقهي، كان البغاء منظما، وكان مصدر ضرائب في المجتمعات العربية الوسيطة. ويتجه البغاء اليوم إلى القيام بالوظائف نفسها بشكل آخر وانطلاقا من اعتبارات مغايرة، وقد ارتبط البغاء في الوطن العربي بفقر النساء والعائلات وهو عامل محوري يدخل في إطار الضرورة الاقتصادية ومنه أصبح بديلا للشغل، أي كعامل جنسي مأجور تلجأ إليه جيوش الشباب العربي العاطل لمحاربة البطالة. ولا يمكن حصر العامل الاقتصادي في تفسير البغاء في هذا المستوى لأن إرادة الاستهلاك أصبحت بدورها تدفع الكثير من العرب إلى سلعنة الجسد والجنس. فالبغاء لم يعد مقصورا على الأوساط الهشّة اقتصاديا وإنّما يمسّ أفرادا من فئات اجتماعية مختلفة يتوقون إلى العيش في مستوى يفوق إمكانياتهم الماديّة الموضوعية[1].

ومن البغاء نتجه إلى جريمة الإجهاض التي هي الأخرى من أكثر الجرائم التي ترتكبها الإناث من حيث عدم الظهور في الإحصاءات ومن حيث الوقوع وهو مايضلل إلى حدّ كبير حقيقة معدلات الجرائم النسوية في المجتمعات نظرا للطبيعة الخفيّة المميّزة لبعض هذه الجرائم والتي يصعب كشفها. إلى جانب جرائم أخرى أصبحت تقوم بها المرأة وبنسب كبيرة مثل السرقة من المتاجر. فمن المعروف أنّ آلاف النساء يرتكبن جرائم السرقة من المحلات الكبرى ولكن القليل منها هو الذي يُكشف عنه وبعضها يتم التصالح بشأنه إذا انكشف أمره وبالتالي فالقليل فقط من البلاغات يصل إلى الشرطة. ومن الأمور المعروفة في مجتمعاتنا أيضا ما يرتكبه الخادمات من سرقات من مخدومهنّ وقد فسّر لومبروزو ذلك بأنّ الدور الذي تقوم به الخادمة يعرّضها إلى إغراء شديد فترتكب السرقة وفي حالات كثيرة يتم التسامح من طرف المخدومين وبالتالي لا تبلّغ إلى

---

[1] الديالمي عبد الصمد، "**الجنسانية في المجتمع العربي**"، ورقة عمل في حلقة نقاشية، المستقبل العربي، العدد 299، يناير 2004، ص 152

الشرطة ويكتفين فقط بالطرد لهنّ كعقاب، فكلها اعتبارات ينبغي أخذها بعين الاعتبار في التحديد الحقيقي لمعدلات وإحصائيات الجرم الأنثوي في المجتمعات.

سنحاول الآن إعطاء لمحة عن بعض الإحصائيات والمعدلات المتوفرة لبعض جرائم النساء في مختلف المجتمعات ومناقشة هذه النسب وعلاقاتها بنوع الجريمة ومقارنتها بجرم الرجل.

2- **إحصائيات ونسب مختلفة حول جرائم النساء:**

صعب الاهتمام بجرائم النساء بتحديد الحجم الحقيقي لإجرامهنّ، لذلك تتابعت المحاولات التي قام بها العلماء لبلوغ هذه الغاية، خاصة بعد أن نما علم الإحصاء وأصبح من الممكن استخدامه في مختلف المجالات ومن بينها مجال الدراسات التي تدور حول الظاهرة الإجرامية.

ومن ذلك الحين بدأت مساهمة العلماء في هذا المجال ولعلّ أول محاولة في ذلك بادر بها العالم البلجيكي "كيتليه" صاحب أول محاولة في العصر الحديث لتحديد معدل للإجرام وبيان نسبة ما ترتكبه الإناث من جرائم إلى إجمالي ما يقع منها في السنة ثم جاء (جرانييه) وأكد هذه النتيجة عام 1902.[1]

وقد توصلت النتائج في ذلك أنّ المرأة أقل إجراما من الرجل من حيث الكم والنوع والوسيلة المستخدمة في اقتراف الجريمة، وقد أثبتت الإحصائيات الجنائية في مختلف دول العالم هذه الملاحظة، فمن حيث الكم تشير الإحصائيات أنّ الرجل يتفوق على المرأة في معدل الإجرام بنسبة تزيد عن خمس أمثال. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ نسبة الرجال المقبوض عليهم عشر أمثال المقبوض عليهنّ من النساء، أما الذين أودعوا سجون الولايات المتحدة والسجون الفدرالية والإصلاحات فتشهد تفوق نسبة الرجال بكثير عن النساء.

أما في الدول العربية فقد ارتكبت المرأة جريمة واحدة مقابل 2744 جريمة ارتكبها الرجل ففي مصر بلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها الإناث 5 %من إجمالي الجرائم التي ترتكب سنويا. وقد أكدت دراسة حديثة صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر أنّ جنايات القتل المعمّدة تحتلّ المرتبة الأولى في قائمة الجرائم التي ترتكبها النساء بنسبة (6, 33%) وتعتبر هذه النسبة قياسا بجرائم العنف الأخرى التي ترتكبها المرأة نسبة كبيرة جدا الأمر الذي يشكل خطورة على المجتمع كله[2].

ومن حيث النوع فهناك بعض الجرائم يكثر ارتكابها من طرف النساء وتتفوق المرأة على الرجل فيها، مثل جرائم الإجهاض وقتل الأولاد وتعريضهم للخطر وشهادة الزور والبلاغ

---

[1] الساعاتي، سامية. **المرأة والمجتمع المعاصر**، مرجع سابق، ص230

[2] يحي، الجعفر. إجرام النساء" دراسة قانونية اجتماعية" WWW.MAKTOOBBLOG.COM

الكاذب وهناك جرائم يكون حظ المرأة في اقترافها أكثر من الرجل مثل جرائم القتل بالسم والسرقات البسيطة وإخفاء الأشياء المسروقة.

وفي المقابل هناك جرائم يقل وقوعها من النساء ويتفوق فيها الرجال مثل جرائم العنف والسرقة بالإكراه والاعتداء على العرض والجرائم المضرّة بالمصلحة العامّة والجرائم الواقعة على أمن الدولة.

أما إذا عرجنا الحديث من حيث وسيلة اقتراف الجريمة وخطورتها فتدل الإحصائيات أنّ المرأة أقل خطورة إجرامية من الرجل ويؤكد ذلك الحقائق التالية:

- يغلب على الجرائم التي يقترفها الرجل استخدام العنف والقوة العضلية في حين تستخدم المرأة الحيلة والمكر في اقتراف جريمتها.

- قلّة جسامة الجرائم التي تقترفها المرأة، فهي أقل خطورة إجرامية من الرجل فجرائم السرقة التي تقترفها النساء هي في الغالب من جرائم السرقات البسيطة وقلّما تقترف جرائم السرقات الموصوفة.

- قلّة أهمية جرائم النساء فأكثرها من الجنح[1].

وبما أنّنا نتكلم عن الإحصائيات ونسب جرائم النساء فإنه من الضروري ونحن في المجتمع الجزائري الوقوف أمام بعض الإحصائيات الخاصة بالمرأة الجزائرية المجرمة.

وللتذكير فقط فخلال بحثي عن هذه النقطة وقعت بين يدي إحصائيات مختلفة بداية من سنة 2000م إلى يومنا وكلّها تابعة لمصالح الدرك الوطني ومصالح السجون إلاّ أنني سأقتصر الحديث عن إحصائيات 2009 - 2010م والتي شهدت تزايدا في نسب اقتراف الجرائم النسوية وبمختلف أنواعها.

فأشارت دراسة أعدتها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني حول تورط النساء في مختلف أنواع الجرائم خلال 2009 أنّ عدد النساء الموقوفات بلغ 1068 امرأة مجرمة من مجموع 33145 شخصا موقوفا من كلا الجنسين،من بينهم 23077 مجرما ذكورا. ورغم أنّ عدد النساء الموقوفات يبدو ضعيفا مقارنة مع عدد الرجال، إلا أنّ عدد المجرمات يعتبر مرتفعا مقارنة بالإحصائيات السابقة، وحسب تقرير قيادة الدرك الوطني فإنّ الأرقام المقدمة تبيّن واقع جريمة المرأة في المجتمع الجزائري[2] إذ توضح المعطيات ارتكاب النساء لأكثر من 25 نوعا من الأفعال الإجرامية أبرزها 10 جرائم كانت في السابق وقفا على الرجال فقط 99 امرأة تمّ

---

[1] نفس المرجع.

[2] أ.فاطمة الزهراء.**الإجرام المؤنث يخترق الجزائر** www.djazairess.com

توقيفها من أجل الضرب والجرح العمدي. ولم تترك المرأة مجالا إجراميا خطيرا إلاّ واقتحمته رغم تعدّد الأسباب واختلاف الدوافع، وبممارستها جريمة التهريب قد تكون ضمن شبكات إجرامية مختلفة كشبكات الدعارة وترويج المخدرات، تستعمل كقناع لمحاولة تغليط حواجز الدرك، ونوع آخر من أخطر أنواع الإجرام عالجته وحدات الدرك الوطني في مختلف ولايات الوطن، تتمثل في جريمة السرقة بأنواعها والتي أوقفت بشأنها 67 امرأة سارقة وكان كل هذا خلال الستة أشهر الأخيرة من عام 2009[1].

أما آخر إحصائيات 2010 فقدرت نسبة المشاركة الإجمالية للمرأة في الجريمة بحوالي 3%. غير أنّ هذه الأرقام ورغم قلّتها تدعو إلى دقّ ناقوس الخطر، نظرا إلى طبيعة ونوع الجريمة التي باتت تقترفها المرأة في يومنا هذا، والتي تصل إلى حدّ القتل في بعض الأحيان أو الانتماء إلى عصابات التهريب والتزوير، واستنادا إلى الأرقام ذاتها فقد سجلت مصالح الدرك الوطني خلال نفس الفترة اعتداء 36 امرأة على غيرها من الأشخاص، فيما قامت 21 أخرى بتحطيم ممتلكات الغير وانضمت ما لا يقلّ عن 19 امرأة تحت لواء الإجرام المنظم في إطار شبكات التهريب والتزوير وكذا المتاجرة بالمخدرات. أما الباقيات فتم توقيفهنّ باعتبارهنّ كنّ محل بحث من قبل السلطات القضائية بعد صدور أوامر بالقبض عليهنّ لتورطهنّ في جرائم مختلفة، كماسجلت مصالح الدرك الوطني مساهمة أربع نساء في عمليات تزوير الوثائق الإدارية والأوراق النقدية، وكذا استعمال المزور، في حين أقدمت 5 أخريات على تحطيم أملاك الغير، وواحدة على القتل العمدي[2]. وهو لدليل على أنّ المرأة الجزائرية اليوم أصبحت تحترف كل أنواع الجرائم الممارسة في المجتمع وبطرق مختلفة.

3- التعامل القانوني والجنائي مع مختلف الجرائم النسائية:

يرى بولاك أنه من الواضح أنّ إجرام النساء أقلّ ذكرا في التقارير، وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل السرقة التي ترتكبها البغايا والسرقات التي ترتكبها الخادمات، والإجهاض، والجرائم التي ترتكب بالنسبة للأطفال، فضلا عن بعض الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسي والفعل الفاضح العلني التي لا تقدّم للمحاكمة إذا ارتكبتها امرأة. ويضيف بولاك أنّ النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال حتى ولو كانوا ضحاياهنّ، فهم يكونون أقل ميلا إلى الشكوى للسلطات[3] هذا فضلا عن حقيقة متكررة نلاحظها في مجتمعاتنا، وهي أنّ أغلب ضباط الشرطة وكذلك القضاة والمحلفين يكونون أكثر مرونة

---

[1] Malika, Blgacem.Algérie: « **La délinquance au féminin** », L'Afrique au quotidien, 23-01-2009

[2] المرأة الجزائرية تدخل عالم المافيا من بابه الواسع www.. ennaharonline.com

[3] الساعاتي، سامية. **المرأة والمجتمع المعاصر**، مرجع سابق، ص 229

ورقّة نحو النساء مما هم نحو الرجال، هذا ما أدّى بإجرام الكثير من المتخصصين في هذا الميدان أنّ إجرام النساء هو خفيّ مقنّع إلى درجة كبيرة وهو ما يؤدي إلى أن تكون الإحصائيات والنسب الحقيقية لجرائم النساء أقل مصداقية وأقل تعبيرا عن حقيقة الظاهرة نفسها في المجتمعات.

وترى إحدى الدراسات أيضا أنّه لا يجري الإبلاغ أو الإعلان عن أكثرية الجرائم التي ترتكبها النساء بحكم أنّ الانطباع التقليدي الشائع لا يُضفي على النساء طابعا إجراميا واضحا كما أنّ المحاكم عموما تميل إلى الرفق بالنساء والتساهل معهنّ، ويطرح هنا بعض الدارسين مايسمى بنظرية الشهامة التي ترى أنّ الرفق في معاملة النساء يتخذ مسارين. فقد يميل رجال الشرطة والمسئولون الآخرون إلى النظر إلى المرأة المجرمة باعتبارها أقل خطرا من الرجال، وهم بالتالي يتغاضون عمّا ترتكبه من أفعال قياسا على ما يتعاملون به مع أمثالهنّ من الرجال. أما الاعتبار الثاني، فإنّ الأحكام بالسجن هي أقل نسبيا مما يصدر على الرجال.

ومن المشكلات الرئيسة التي تواجه الباحثين في هذا الميدان تأثير الجنوسة مقابل عوامل أخرى مثل العمر والطبقة الاجتماعية والعرق، وتشير عدد من الدراسات إلى أنّه يجري التعامل مع النساء اللّواتي يرتكبن أعمالا خارجة عن القانون بصورة أقل عداء عمّا يعامل به الرجال، وحتّى دراسات أخرى في مجتمعات غربية تشير أنّ النساء السود في مراكز الشرطة يلقين معاملة أسوأ ممّا تتلقاه النساء البيض. دون أن ننسى ذكر عامل آخر لا يقلّ أهمية عن العوامل السابقة وهو قدرة الكثير من النساء التهرب من أحكام القانون والمحاكم لأنّ هناك نوعا من التواطؤ الضمني في المجتمع تعتبر فيه المرأة بطبيعتها أقرب إلى الخطإ وأحوج إلى الحماية من الرجل.

ويرى العالم أنتوني، غدنز في هذا الشأن أنّه مهما تعددت الآراء والتوجهات فلا شكّ أنّ الترابط بين الجريمة والنوع يتخذ في كثير من جوانبه طابعا جنوسيا واضحا. إذ ينظر اليوم إلى كثير من الخصائص النسائية أو الأنثوية باعتبارها محصّلة للتنشئة الاجتماعية التي تلقّن فيها المرأة مثلما يلقن الرجل منظومة واسعة من القيم وأنماطا واضحة من السلوك، ويزداد هذا التوجه وضوحا عندما نتناول قضايا الجنوح والانحراف والجريمة في سياقاتها المختلفة إذ ندرك التباين الواسع في المفاهيم والممارسات المتصلة بمكانة الرجل والمرأة والأدوار والتوقعات المرتقبة من كل الجنسين[1].

ومع ذلك فإنّ إجرام المرأة يظلّ أقل بكثير من إجرام الرجل في كل المجتمعات وهذا راجع لما يُعتمد عليه من إحصائيات ونسب جرائم النساء من الرجال والتي تشكل المقياس الوحيد في تقدير الحجم الحقيقي للظاهرتين بالرغم من افتقارها إلى سند حقيقي ورؤية واقعية ومحللة

[1] أنتوني، غدنز. **علم الاجتماع**: ترجمة فايز الصّياغ، مرجع سابق، ص 294

للجوانب الخفية من الظاهرة لا سيّما أنّ أكثر أنواعها يغلب عليه الطابع الخفيّ وبالتالي تكون بعيدة عن التمثيل الحقيقي لها. لذا عليه وضع مؤشرات ومتغيرات أخرى وربطها بالظاهرة للتشخيص السليم مثل دراسة العلاقة بين نسب الجرائم وربطها بالاختلافات الاجتماعية المختلفة كالثقافة المجتمعية وقوانين النظام التي تحكمه هذا من جهة وربط الظاهرة من جهة أخرى بالتركيبة السكانية من خلال كثافتهم وحجمهم وتوزيعهم الجغرافي وحياتهم الاقتصادية والساسية والدينية، فكلّها لو وظفت في دراسة مثل هذه الظواهر لكانت النتائج أقرب بكثير إلى حقيقتها دون أن نتجاهل الاستعانة بالمنهج الإحصائي الذي يعيننا حتما في تقدير مثل هذه الظواهر.

قائمة المراجع:

1- أنتوني، غدنز. **علم الاجتماع**، ترجمة وتقديم فايز الصّياغ: المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005

2- الساعاتي حسن، سامية. **المرأة والمجتمع المعاصر**: الدار المصرية السعودية، القاهرة، 2006

3- الساعاتي، سامية. **جرائم النساء:** المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، 1986

4- الديالمي، عبد الصمد. "**الجنسانية في المجتمع العربي**"، ورقة عمل في حلقة نقاشية، المستقبل العربي، العدد 299، يناير 2004

5- المرأة الجزائرية تدخل عالم المافيا من بابه الواسع www.. ennaharonline.com

6- يحي، الجعفر. إجرام النساء "دراسة قانونية اجتماعية" www.maktoobblog.com

7- فاطمة الزهراء. **الإجرام المؤنث يخترق الجزائر** .www.djazairess.com

8-Malika, Blgacem.Algérie: « **La délinquance au féminin »**, L'Afrique au quotidien, 23-01-2009.